التوزيع الجغرافي لسكان ليبيا ومعدلات نموهم للفترة من ١٩٧٣ – ١٩٩٥

د. عماد مطير خليف

كلية التربية – ميسان – جامعة البصرة

المقدمة:

تعد دراسة توزيع السكان من أكثر عناصر الدراسات السكانية قربا إلى الجغرافية حيث ارتباطها قويا بالسكان و هذا يعطيها الصفة الجغرافية ولذلك رهد يولي الجغرافيون اهتماما خاصا في دراساتهم السكانية لهذا العنصر . ويعبر عن هذا الارتباط المكاني بالخريطة التي تظهر صورة التوزيع وانماطه على شكل خرائط عديده وتتعدد الطرق والمعايير الاحصائية التي يلجأ اليها المهتمون بالدراسات السكانية بعضها يقيس النزعة المركزيه Central Tendency وتقابلها مقاييس Measures Of Dispersion التشتت وغيرها من المعايير الاحصائية وعلى الرغم من تباين هذه الطرق في دراسة توزيع السكان اذ لكل منها مزاياه وعيوبه الا انها تتفق جميعا على محاولة ابراز صورة هذا التوزيع و العلاقة بين السكان وبيئتهم هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تعد خرائط التوزيع السكاني من اهم الخرائط التي تحرص الدراسات الجغرافيه على وجودها واعطائها ما تستحقه من احكام ، فهي مرآة تنعكس عليها مجموعة العناصر البيئية بشقيها الطبيعي والبشري سيما وان هذا التوزيع ما هو الا عملية ديناميكية مستمرة تختلف اسبابها ونتائجها في الزمان والمكان ويتضح ذلك من .. تعراض معظم المؤثرات التي

تؤدي إلى تباين توزيعهم الى اختلاف كثافتهم ، ويتميز توزيع السكان في ليبيا بعده التوازن حيث يتركز ١٥% من السكان في مساحة لا تتجاوز الـ ١٥% من المساحة الكلية للبلاد مما خلق مشاكل عديدة اجتماعية واقتصادية وتنموية ويفترض البحث أن ذلك هو عدم توازن توزيع السكان وهذا مرده إلى جملة من العوامل الطبيعية والبشرية والتي تتفاوت في قوة التأثير.

ان دراستنا لتوزيع السكان في ليبيا ستقوم على اساس المناطق والأقاليم التي تستند اساسا الى الحدود الادارية للمناطق عام ١٩٧٣ وهي الاقاليم – الشمالي الغربي ويضم مناطق طرابلس والزاوية والخمس والاقليم الشمالي الغربي ويضم مناطق بنغازي ودرته والجبل الأخضر والأقليم الساحلي الأوسط و يضم سرت ومصراته والاقليم الداخلي المناخم للصحراء ويضم غريان والاقليم الجنوبي و يضم منطقة سبها.

تطور التوزيع المكاني للسكان:

ان النظرة الشاملة للتوزيع السكاني يجب ان لا تكون على اساس انها حالة مجرده و انما يجب الالمام بجانبين آخرين يتمثل الجانب الأول بالهجرة الداخليه والثاني يتمثل بعملية التنمية الاقتصادية والذي لا يقل أهمية في تاثيراته في رسم صورة التوزيع السكاني.

وعلى أساس ذلك فقد شهدت ليبيا خلال تاريخها المعاصر تطورا في هذا التوزيع الذي تضمن مدى تركزهم وتوزيعهم وذلك تبعا للتطور الذي تحقق في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه المرحله من تاريخها ونظرا لعدم التجانس السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه المرحلة في تاريخ ليبيا وما عكسه دت في نار عميقه على قضايا التوزيع الجغرافي للسكان فانه يصبح من حراري تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث فترات متمايزة في المجالات المختلفة الأسيد طبيعة السياسة التنموية التي اتبعت وما أفرزته من نتائج طبعت مسألة التوزيع السكاني بسمات تختلف من فترة لأخرى سواء بالنسبة لطريقة التوزيع

السكاني أو بالنسبة لدرجة التركيز الجغرافي للسكان اما بالنسبة للقوانين التي تحكم حركة الانسان الجغرافية فالفترة الأولى تبدء منذ الاستقلال عام ١٩٥١ وحتى بداية تصدير النفط عام ١٩٦١ وتتمثل بحركة ركود نسبي في حركة السكان الجغرافية نتيجة للركود الاقتصادي والاجتماعي وكانت السياسة التنموية مرسومة على اساس تنمية الزراعة لزيادة الانتاج وبالتالي ادى الاهتمام بتنمية الزراعة إلى اتخاذ عدد من الخطوات لتحسين نوعية الانتاج الزراعي . وهذا يعنب أن النشاط الانتاجي خلال هذه المرحلة ظل مرتبطا ومعتمدا على العوامل الطبيعية لاسيما وان مشكلة الانتاج الزراعي ليست مجرد ادخال الآله ولكنها موضوع معقد يتأثر بعوامل متعددة تأتي في مقدمتها عوامل طبيعية وحياتية كثيرة تؤثر في حياة الانسان والحيوان .

وما أكد حقيقة ذلك النشاط الانتاجي هو أن عدد العاملين في قطاع الزراعة كانوا يشكلون نسبة ٨٧% و ٧٩% و٧٣% من مجموع السكان للسنوات ١٩٤٤ و ١٩٥٤ و ١٩٦٤ على التوالي .

وهذا يعنى غالبية السكان كانت تحصل على مصادر عيشها من هذا النشاط واصبحمن البديهي أن يتركز الانسان حيث توفر الموارد الزراعية أو النباتيه منها والحيوانية وبالمقابل فإن هناك عوامل عديدة أخرى تمارس تاثيرا مضادا.

فقد ساد الريف خلال هذه الفتره مزيج من العلاقات الانتاجية المختلفة والعلاقات الانتاجيه شبها الاقطاعية باستثناء بعض المزارع الحديثة التي كانت ملكا للمزارعين الايطاليين.

كان النشاط الزراعي الذي يمارسه الليبيون مركزا في القطاع الزراعي البدائي الموجه للاكتفاء الذاتي بسبب الصعوبات المالية وقلة الأيدي العاملة المدربة والآثار السلبية الناتجة والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي خلفتها ظروف الاستعمار والحرب العالمية الثانية .

هذه العوامل كانت بمثابة عوامل طارده يمكن على اساسها أن تفر بصورة اساسية التغيير الطفيف الذي طرأ في طريقة التوزيع السكاني.

اما الفترة الثانية فتمتد منذ العام ١٩٦١ حتى ١٩٦٩ وتميزت هذه الفترة باعادة تنظيم وبناء المجتمع الليبي على اسس جديدة تضمن الاستقلال الاقتصادي حيث أدى اكتشاف النفط ١٩٦١ إلى تحول ليبيا من دولة تعاني من عجز في ميزان المدفوعات إلى دوله لها فائض مالي ، وحيث اصبحت البرامج والخطط التنموية تعتمد اعتمادا كليا على دخل النفط بعد أن كانت معتمدة قبل ذلك على المساعدة الأجنبية ، فوضعت الخطط التي كان هدفها تطوير الاقتصاد وتنمية القطاعات الانتاجية خاصة قطاع الزراعة من أجل الحصول على اقتصاد متوازن ومن أجل الحد من عوامل الطرد التي كانت تضر بالاساس حركة الهجرة الداخلية خلال الفترة الأولى وكان مؤملا لسياسة التنمية الاقتصادية أن تقلص من مفعول عوامل الجذب لهذه الهجرة بحيث تصبح حركة السكان وانتقال قوة العمل خاضعة لعوامل وقوانين وأسس جديدة منطلقة من الواقع السياسي والاقتصادي لهذه الفترة بحيث يعكس التوزيع السكاني الجديد احتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية .

أن السياسات الانمائية التي مورست خلال هذه الفترة قد أظهرت أن تحقق هذا الهدف لم يكن بالمهمة السهلة فلقد اضافت العوامل السياسية وسياسة النزعة الارتجالية في صنع القرار وتنفيذه الى جانب التناقض بين الاهداف المعلنة والسياسات المطبقة وتناقص الاهتمام بجمع البيانات الاحصائية والتضخم في الأجهزة البيروقراطية والادارات الحكومية والتغيرات المستمرة من هياكل الأجهزة التخطيطية وصلاحيتها إلى مزيد من الارتباك والتراجع في العمل التخطيطي و التنفيذي كما ان تعثر أول برنامج لتنمية القطاع الزراعي والرعوي (١٩٦٠-١٩٦٣) قد عزز من النتائج السلبية على مجمل السياسة التنموية.

وعلى الرغم من أن نصيب الزراعه في هذا البرنامج قدر بنحو ٢٩ مليون دينار او ميوري ٧% من مجموع التخصيصات في الخطة البالغة ١٦٩ مليون أي ان

وضع القطاع الزراعي انذاك وما عليه من تدهور لم يحقق ماكان مرجو مه وت لان ما خصص لهذا القطاع لا يكفي لتنميته لزيادة احتياجاته إلى عرب من التخصيصات بالاضافة الى اغفال الخطه بعض المشاريع الهامة وصرف جزء من تخصيصات الخطه في بنود غير مخصصه لها .

ورافق ذلك نمو قطاع غير منتظم تمثل اعمال نشطه هامشية من الخدمات الشخصية والتجارية في طرابلس وبنغازي بوجه خاص. لقد عكست تلك الخصص تصاعد وثائر الهجرة نحو المدن الكبرى وبالاخص طرابلس التي كانت ف استحوذت على اهتمام واستمارات الحكومة ومشاريعها

وانعكس ذلك في النهوض الإنمائي على حساب المناطق الريفية ، وبذلك فقد تر است عوامل الطرد مع عوامل الجذب في ايجاد تفسير متكامل لازدياد حركة السكان ومن اضافت اليه من نتائج بصدد طريقة توزيعهم الجغرافي على أسس جديدة وتفسر كذلك حالة الاستقرار الجغرافي للسكان خلال هذه الفتره وتمتد الفترة الثالثة من عدم ١٩٦٩ ولحد الآن وتمثل بداية من سياسة التخطيط والتنمية الثالثة وذلك بالاعتماد على سياسة التخطيط العلمي الشامل لتحقيق تنمية زراعية صناعية خدمية متوازنة وتمثل تلك السياسة استجابة واعية لازدياد حدة التفاوت بين مناطق ليبيا و ازدياد ظاهرة التحضر ومشكلة تزايد التركزات السكانية والوظيفية في طرابلس وبنغازي.

لقد انعكست النتائج الإيجابية لتلك السياسة على طريقة توزيع السكان وحركتهم والقوانين التي تحكم تلك الحركة فنتيجة لتلك السياسات فقد شهدت عوامل الطرد أنصارا ملحوظا في حين استمرت عوامل الجذب في ممارسة التأثير في حركة السكان نحو المراكز الحضرية الكبرى بشكل عام وذلك انسجاما مع كثافة الحركة التنموية التي تركزت بشكل خاص في اقامة الهياكل الارتكازية والمشاريع الانشائية والعمرانية والسكانية ودوافعها التي اسهمت في حالة من تركيز السكان في الحضر

على حساب المراكز الحضرية الصغيرة وفي اقليم على حساب اقليم آخر مما انعكس على التوزيع السكاني في ليبيا ودوافعه.

واقع التوزيع المكاني للسكان في ليبيا:

على الرغم من المحاولات التي تمت في مجال اعادة التوزيع السكاني في ليبيا خلال الفتره التي اعقبت قيام الثورة عام ١٩٦٩ والتي اصبحت تمثل أكثر انعكاسا لواقع السياسة التنموية واحتياجاتها في القوى العاملة والجار دور العوامل السلبية الطاردة للسكان واشتداد دور العوامل الإيجابية الجاذبة لهم الا أن توزيع السكان مازال متميزا بـ:

١ –التوزيع عبر المتوازن

٢–التركيز الحضري.

ولاجل اظهار التوزيع غير المتوازن وتحليل واقع هذا التوزيع تطلب الأمر رسم الخريطتين (١ و ٢) لعامي (١٩٧٣ –١٩٩٥) حيث أن تعدادي ١٩٥٤ و ١٩٦٥ لم تنتشر بياناتهما على مستوى المحلات وقد تعذر اعداد خرائط توزيعية لهما والتي تم رسمها من قبل الباحث بواقع نقطة لكل ١٠٠٠ نسمة ومن خلال مقارنة الخريطتين المذكورتين نلاحظ أن الخط العام لتوزيع سكان ليبيا لم يطرأ عليه تبديل جوهري واضح من حيث توطنهم واقتصر على تغيير طفيف في شكل الانتشار من خلال ظهور بعض التجمعات الاستيطانية على الخريطة السكانية، ففي منطقة سرت بدأت تتوزع تجمعات بشرية بمحاذاة الساحل شرقا وغربا بفضل ظهور المناطق الصناعية النفطية والمناطق الخدمية الادارية كما نلاحظ أن المشاريع الزراعية فشلت في تغيير صورة التوزيع السكاني ذلك لانهما أنشأت قريبة من مراكز الاستقرار في الريف والبوادي . وقد يظهر في ضوء هاتين الخريطتين التخلخل السكاني في المناطق الجنوبية والتركيز في الاجزاء الشمالية الغربية والشمالية الشرقية في البلاد وقد بين (Hartly) عند تناوله توزيع وكثافة سكان ليبيا (١٩٥٤ –

١٩٦٤)أن النمط نفسه كان سائدا في تلك الفترة حيث اشار الي نحو سكان ليبيا يعيشون في حدود ٢٠ ميلا البحر وأغلبهم في ولاية في ولاية برقة وقليل في ولاية فزان (١٠) ان هذا يعني بشكل عام. تقريبا للتجمعات السكانية خلال عامي ١٩٧٣ – ١٩٩٥ والذي يمكن تفسيرة باستمرار العوامل المؤثرة في توزيع السكان وتنقلهم في مقدمتها العوامل إلى جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، اذ يتركز السكان في الحضرية ومواقع المشروعات الاقتصادية خاصة في طرابلس وبنغازي التوزيع السكاني هو انعكاس للواقع الاقتصادي والاجتماعي والتنموي لا يتسبب عن الحركة المكانية للسكان فحسب، بل أن هذا الواقع ينعكس على مظاهر أخرى تنعكس اثارها على التوزيع فتركز السكان هو ليست حالة نتاج الهجرة فقط ، انما هو نتاج لعدة عوامل من بينها الهجره التي تتمثل بزيادة السكان في منطقة ناجمة عن تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

جدول (١)

عدد سكان ليبيا ومعدل النمو السنوي للفترة ١٩٥٤ – ١٩٩٥

الفترة	عدد السكان في التعداد الاول	عدد السكان في التعداد الثاني	معدل النمو السنوي المركب %
١٩٥٦-١٩٦٤	١٠٨٨٨٧٣	١٥٦٤٣٦٩	٣ر٧
١٩٦٤-١٩٧٣	١٥٦٤٣٦٩	٢٤٤٩٢٣٧	٧ر٥
١٩٧٣-١٩٨٤	٣٤٤٩٢٣٧	٣٦٤٢٥٧٦	٤ر٤
١٩٨٤-١٩٩٥	٣٦٤٢٥٧٦	٤٧٤٩٠٦٥	٤ر٢
١٩٥٤-١٩٩٥	١٠٨٨٨٧٣	٤٧٤٤٩٠٦٥	٦ر٣

المصدر : الباحث بالاعتماد على نتائج التعدادات السكانية بالاعوام ١٩٥٤-١٩٦٥-١٩٧٣-١٩٦٤-١٩٩٥.

استخرج معدل النمو السكاني حسب المعادلة الاتيه:

$$r - t\sqrt{(\frac{p1}{p0} - 1)100}$$

حيث r= معدل النمو السكاني

١-عدد السنوات بين التعدادين

PO=عدد السكان في التعداد الأول

PI – عدد السكان في التعداد الثاني

خريطة (١) التوزيع المكاني لسكان ليبيا لعام ١٩٧٣

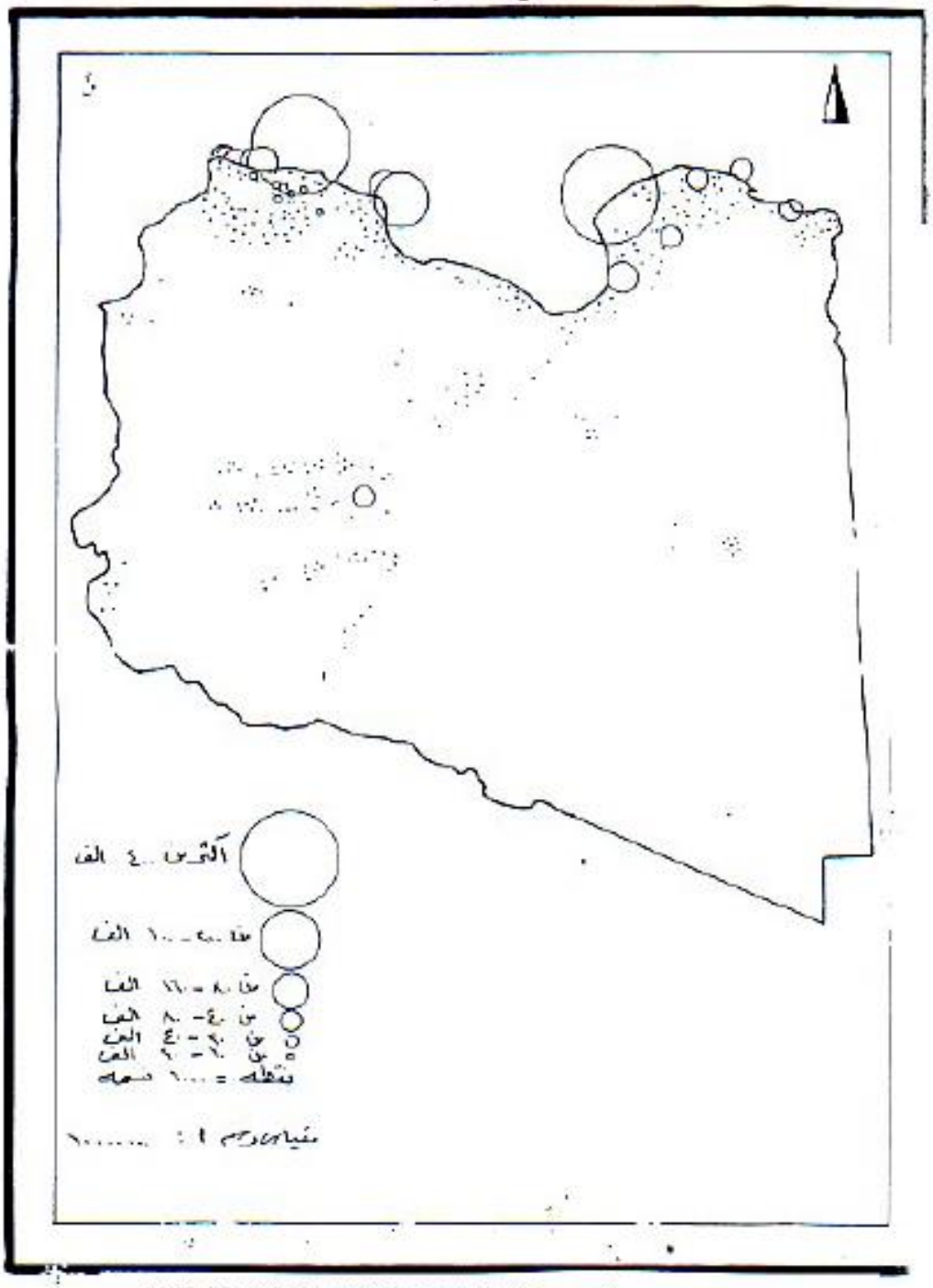

المصدر عمل الباحث اعتمادا على التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٣

خريطة (٢) التوزيع المكاني لسكان ليبيا لعام ١٩٩٥

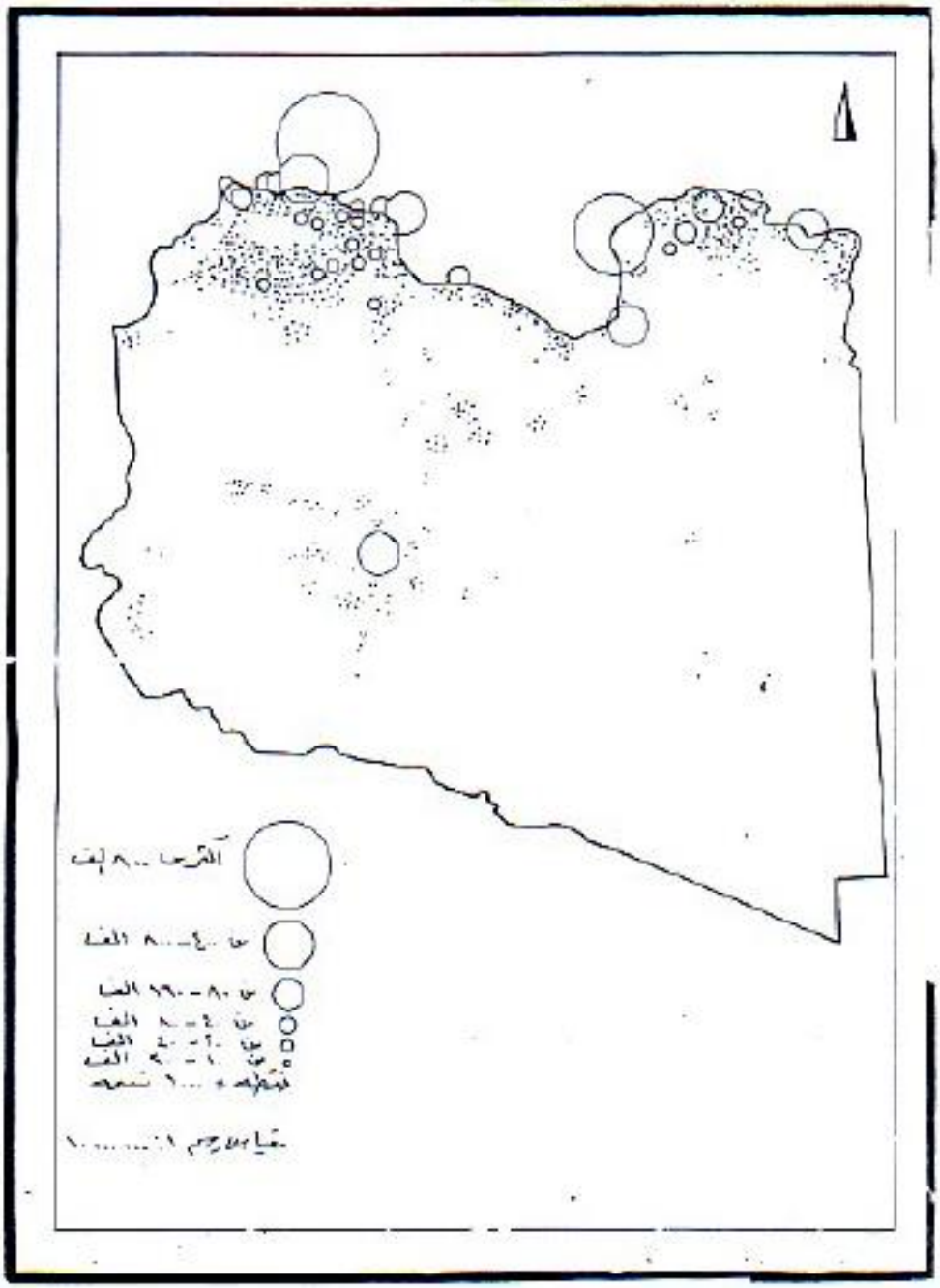

المصدر : عمل الباحث اعتمادا على نتائج التعداد العام للسكان ٩٩٥

معدلات النمو المتزايدة للسكان في ليبيا كان لها الأثر الواضح في ذلك التغيير الذي حصل في صورة التوزيع السكاني واتساع مناطق هذا التوزيع بعيدا عن الساحل فقد ظهرت نتائج التعدادات العامة التي أجريت في ليبيا خلال الفترة ١٩٥٤ – ١٩٩٥ تطورا في حجم سكان ليبيا ومعدلات نموهم كما مبين في الجدول (١) فقد بلغ حجم سكان ليبيا (١٠٨٨٨٧٣) نسمه عام ١٩٥٤ وارتفع إلى (١٥٦٤٣٦٩) نسمة عام ١٩٦٤ واستمر عدد السكان بالزيادة حتى وصل الى (٢٢٤٩٢٣٧) نسمه عام ١٩٧٣ والى (٢٦٤٢٥٦٧) عام ١٩٦٨٤ و الى (٤٧٤٩٠٦٥) عام ١٩٩٥ اما معدلات نمو السكان فقد كانت (٣٧%) للفترة من (١٩٥٤ – ١٩٦٤) وبلغ المعدل (ارد) للفترة من (١٩٦٤ –١٩٧٣) واصبح (ر) للفترة من (١٩٧٣ – ١٩٨٩) لينخفض الى (٢٤%) للفترة من (١٩٨٤–١٩٩٥) وكان الاجمالي (٣٦) للفترة من (١٩٥٤ – ١٩٩٥) . ان معدل النمو السنوي لسكان الجماهيرية الليبية يتباين من منطقة لأخرى كما نلاحظ في الجدول (٢) ان اعلى معدل للنمو السكاني خلال الفترة (١٩٥٤ – ١٩٦٤) كان في بنغازي (٥٣) سنويا واحتلت طرابلس المرتبة الثانية (٢ر٥%) سنويا

وجاءت سبها في المرتبة الثالثة ويلاحظ ان الزيادة التي حدثت في بنغازي وطرابلس جاءت لما للمدينتين من جاذبية مدنية خاصة بالنسبة للذين هجروا قراهم ومدنهم الصغيرة اما الزيادة التي حصلت في سبها فمردها إلى استيطان واستقرار كثير من البدو الرحل فيها وزيادة حصتها من القبائل بين (١٩٥٤–١٩٦٤) (١٢) ومعدل النمو كان في الخمس (٠،٢%) سنويا ويلاحظ أن معدلات النمو السنوي لسكان المناطق الست الباقية هي أعلى منه خلال الفترة (١٩٥٤ – ١٩٦٤) اما خلال الفترة (١٩٨٤ – ١٩٩٥) يلاحظ من الجدول ذاته ان اعلى معدل نمو كان في منطقة الخليج (٤%) وتليها غريان ومصراته حيث وصل فيها (٦ر٣%) و (٤ر٦%) على التوالي أما أدنى معدل نمو فهو في

منطقة طرابلس حيث كان هذا المعدل (٨ر١%) ويلاحظ أن معدلات النمو السنوي سكان أربعة مناطق هي أقل من معدل نمو عموم ليبيا بينما معدلات النمو السنوي سكان خمسة مناطق كان اعلى منه اما منطقة الخمس فقد كان معدل النموفيها مساويا لمعدل النمو العام لليبيا.

ان معدلات النمو السكاني في مناطق ليبيا كما يظهر من الجدول (٢) التي هي نتاج الجملة العوامل السابقة الذكر قد انعكس بشكل أو بآخر على تفاصيل التوزيع الجغرافي

للسكان ، الا انه لم تحدث تبدلات جوهرية على نمط التوزيع العام فقد تميز هذا التوزيع بالظاهرة التي تشير إلى التطور السريع (ظاهرة التحضر) وما لها من تاثير واضح على نمط التوزيع السكاني وما تبع ذلك من نتائج هامة اقتصادية و اجتماعية وديموغرافية

وكانت ليبيا في بداية القرن العشرين ذات طبيعة زراعية رعوية صرفه انعكست في تركز نسبة عالية (٩٣) من السكان في مراكز الاستيطان الريفي (٩٥%) منهم كانوا من الرحل ونسبة قليله من السكان اختلف الباحثون في تقديرها تسكن المراكز الحضرية فقد أوضح (مصطفى التير) ان نسبة سكان الحضر في ليبيا كانت تعادل (٧%) من مجموع السكان في سنة ١٩١١ ونمت خلال الفترة (١٩١١ – ١٩٥٤) بنسبة (١) في الوقت الذي كانت فيه نسبة النمو السكاني تقدر ب (٥ر.%) ويعزى سبب هذه الزيادة في نسبة التحضر الى سوء الحالة الاقتصادية في المناطق الريفية .

جدول (٢)

معدلات نمو السكان لمناطق الجماهيرية في الفترة (١٩٥٤ – ١٩٩٥)

المنطقة	١٩٥٤ – ١٩٦٤		١٩٨٤ – ١٩٩٥	
	معدل النمو %	المرتبة	معدل النمو %	المرتبة
الخمس	٢ر٠	١٠	٢ر٩	٥
الزاوية	٣ر١	٧	٢ر٨	٦
الخليج	٤ر٤	٤	٤	١
الجبل الاخضر	٢ر٦	٨	٢	٩
بنغازي	٥ر٣	١	٢ر٣	٨
درنة	٣ر٧	٦	٢ر٦	٧
طرابلس	٥ر٢	٢	١ر٧	١٠
غريان	٤ر٠	٥	٣ر٦	٢
سبها	٤ر٧	٣	٣	٤
مصراته	٢ر٠	٩	٣ر٤	٣
ليبيا	٣ر٧	–	٢ر٤	–

المعادلات من عمل الباحث وفق الحدود الادارية لعام ١٩٧٣ وبالاعتماد على نتائج التعدادات السكانية للاعوام ١٩٥٤، ١٩٦٤ ، ١٩٨٢ ،١٩٩٥.

وفي خمسينات القرن العشرين ساهمت جملة من الأسباب في توطين السكان وزيادة عدد سكان المناطق الحضرية زيادة كبيرة من بين هذه الأسباب التحولات السياسية والاقتصادية في البلاد واكتشاف النفط وما صاحبه من نهضة عمرانية وصحية وزيادة الطلب على الأبدي العاملة حيث كان البدر يهجرون الحياة المرهقة في البادية التي تعتمد على الزراعة وتربية الحيوانات التي تذبذبت بتذبذب الظروف الطبيعية .

كما ساهم انفتاح البلاد على الأسواق المحلية التي صارت تورد اعدادا هائله من الماشية والاغنام بأسعار رخيصة جدا الأمر الذي جعل تربية الحيوانات حرفة غير مجدية اقتصاديا .

كما أن الاقتصاد في الريف الليبي انذاك اقتصاد معاشي او اقتصاد كفاف وذلك لان الزراعة كانت سائدة في ذلك (Economic Subsistence) الوقت من النوع الذي يمكن تسميته بفلاحة الكفاف (١٠) لقد تبع النمو الحضري نمو اقتصادي في المراكز الحضرية اكسب هذه المراكز قوة جذب للسكان نظرا لما توفره من فرص عديدة لتشغيل الأيدي العاملة في فعالياتها الانتاجية والخدمية بغض النظر عن المهارة والكفاءة التي يتمتع بها طالب العمل فضلا عما تنعم به من مستوى اقتصادي واجتماعي يتمثل بفرص العمل ومستوى المعيشة والخدمات المقدمة من تعليم وصحة وترفيه ادى الى معدلات متسارعة في نمو السكان فضلا عما تشكله من مراكز جذب من المناطق الأخرى . وفي ضوء هذه الحقيقه فقد انعكس هذا التطور على النمو الايجابي للنسبة الحضرية السكان في ليبيا فقد كانت ٢٥% من مجموع السكان عام ١٩٥٤ وارتفعت الى ٤٠% عام ١٩٦٤ والى ٦٢% عام ١٩٧٣ والى ٦٦% عام ١٩٨٤ والى ١٤% عام ٢٠٠٠.

أن الزيادة في نسبة الحضر في ليبيا ما هي الا نتيجة مسببات تأتي في مقدمتها:-

١-الزيادة الطبيعية للسكان.

٢-وجود العمالة العربية والأجنبية.

٣-الهجرة من الريف إلى المدينة.

٤-رجوع أعداد كبيرة من الليبيين المهاجرين من البلاد خاصة بعد عام ١٩٧٣.

حيث انت الأموال المتوفره من تصدير النفط إلى رفع مستوى المعيشة والمستوى لصحي فادى ذلك

إلى الزيادة الطبيعية في السكان وانخفاض معدل المواليد كما أن توفر فرص العمل الناتجة عن برنامج التطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المدن كما أنها انت إلى استجلاب القوى العاملة من الخارج وبالتالي فقد شكل السكان غير الليبيين ١١% من مجموع سكان الحضر عام ١٩٧٣ وعام ١٩٨٤ كما أن ٩٠% منهد تركز في المدن ويرجع السبب أيضا للظروف الطبيعية الصحراوية التي أدت إلى تركز السكان على الشريط الساحلي في المدن وفي بعض الواحات في الداخل.

وترجع مظم الآراء والدراسات حول اسباب سرعة نمو المدن الليبية إلى عنصر الهجرة وتقلل من قيمة ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية وتجعله اقل شأنا مع ان العامل الأول ثانوي والثاني اساسي في عملية النمو فبينما يرى (جبر الدبلاك) (blak) عند مناقشته اسباب النمو الحضري في ليبيا

أن الزيادة الطبيعية أكثر أهمية من عامل الهجرة وهذا عكس ماذهب اليه بلقسام الطيولي وجانيت ابو الغد (lanet Abulughood)الذين اعتبروا أن للهجرة دورا مهما في النمو الحضري وخاصة مدينة طرابلس .

ومما سبق يتضح أن الطابع المميز للتحضر في ليبيا خلال الفترة الماضية يتلخص بالنمو الحضري السريع والذي مرده القدرة الضعيفه للقطاع الريفي على استيعاب السكان والى برامج التنمية الاقتصادية التي ادت الى نمو المدن وازدياد احجامها (٢٠) . حيث أن التغير في التوزيع السكاني يتأثر ويؤثر في أن واحد بمجموعة من القوى والعوامل الاقتصادية والاجتماعية، وحينما تتغير معطيات هذه العوامل تترك اثارها على انشطة السكان وتوزيعاتهم فتزايد مصادر الثروة وفرص الاستثمار في احدى المناطق يعني اتساع فرص العمالة ويؤدي بطبيعة الحال إلى نمو اقتصادي فيها والى جذب المزيد من الأيدي العاملة باتجاهها ونموها حيث يكون نمو المدن الرئيسية أكبر من نمو المدن الأخرى ولا يكون استقطاب المدن للسكان متساويا

حيث استقطبت طرابلس السكان بصورة كبيرة أدى إلى تركز السكان فيها وتشير الدراسات الى ان النمر الحضري في ليبيا في تزايد

مستمر وفيما لو استمرت الظروف الحالية فأن نسبة سكان المدن تصل إلى ٩٠% من السكان عام ٢٠١٠ وقد تصبح البلاد حضرية بالكامل عام ٢٠٢٥ .

العوامل المؤثرة في التوزيع السكاني

تمهيد : أن توزيع السكان وتجمعاتهم هي عملية مستمرة الحركة بلا انقطاع وتختلف اسبابها ونتائجها من مكان لآخر وأن هذا التوزيع ما كان يتخذ الانماط المتقدمة بطريقة المصادفة وانما كانت هناك جملة من العوامل التي تفاعلت في رسم تلك الأنماط وتوزيعها الجغرافي ومعلوم أنه ليس ثمة عامل منفرد في التأثير على نمط ذلك التوزيع وأن سائر الأنماط التوزيعية هي وليدة عوامل متعددة قد يكون للواحد منها أكثر اهمية تزيد على سواء من العوامل الأخرى فبعض الجغرافيين (٢٢) يرى أن العوامل الطبيعية وخصوصا المناخ هو العامل الأول الذي يؤثر في توزيع السكان ويرى البعض الآخر ان العوامل البشرية قد حققت بدرجات متفاوته دورا أكبر من تأثير العوامل الطبيعية وخصوصا في العصر الحديث (٢٣) . من خلال دراستنا للتوزيع العددي ودراسة انماط التوزيع المكاني للسكان يمكننا تحديد تأثير كل من العوامل الطبيعية والبشرية في ذلك التوزيع بصورة عامة والتي انعكست في تحديد اهم الامتدادات الرئيسية لتجمع السكان.

العوامل الطبيعية:

تختلف اهمية دور العوامل الطبيعية في توزيع السكان تبعا لتطور المجتمعات وتقدمها فقد ظل توزيع السكان في ليبيا يعبر عن واقع الظروف الطبيعية والتي بسبب عدم تطورها وعجز الانسان عن التحكم بها وتسخيره لها بقت صورة توزيع السكان ثابته دون تطور خلال فترة الاحتلال الايطالي حيث

تركز السكان في المناطق الريفية الزراعية بعيدا عن السلطة وتعسفها ويؤكد ذلك ارتفاع نسبة سكان الريف والبوادي التي بلغت في أوائل القرن العشرين نحو ٩٣% من جملة السكان .

ان أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في توزيع سكان ليبيا هي:

الموقع الجغرافي:

فالموقع الجغرافي بعد من الظاهر الطبيعية المؤثرة في التوزيع لاتصاله بنظم السكان وحياتهم الاقتصادية والسياسية ، وان اهمية الموقع المكانية لا تعد ذات قيمة نوعية ذاتها تبعا لعلاقتها بخطوط الطول ودوائر العرض أو بتوزيع اليابس والماء مالم يحقق هذا الموقع اعتبارات فيه .

فكثير من مناطق العالم تتمتع بالخصائص الموقعية نفسها لكنها تتباين في اهميتها المكانية ، ذلك لأن قيمة الموقع تتحد من خلال متغيرات ايجابية تعطيه بعدا سوقيا متميزا علما بان الموقع بحد ذاته قيمه متغيرة بحكم ثبات معطيات خاصة البشرية منها فالسكان يتوزعون في المناطق التي يتوفر فيها فائض انتاجي وفائض عماله وعادة تستقطب المناطق الحضرية والصناعية أكبر تجمع سكاني فموقع بعض مراكز الاستيطان يوفر كل مقومات النماء والتوسع من مناخ ملائم وتركيب جيولوجي وتضاريس وتربة ومصادر مياه يساعد ذلك متانة وسعة علاقات الموضع باقاليمها من خلال شبكات الاتصال تسهل من أمور الوصول من والي مراكز الاستيطان وفي ذلك فان الارتباط بين التجمعات البشرية والموارد الطبيعية التي يقدمها كل من الموضع والموقع كبير (١٦) . ان هذا الأمر ينطبق على ما تمتاز به المنطقة الساحلية الممتدة من مصراته وحتى رأس جدير من موقع جغرافي يربطها من الغرب بتونس ومن الشرق بالمنطقة الرعوية ومركزها الاستيطاني سرت ومن الجنوب بمنطقة الجيل الغربي كما أن جزءا كبيرا من هذه المنطقة يقع ضمن سهل الجفارة حيث بعد قلب ليبيا النابض اقتصاديا وبهذا فانها تمثل أكبر امكانات

لحركة السكان واستقرارهم وهو بذلك يشكل منطقة ثقل سكاني واقتصادي واضح يمثل منطقة جذب للسكان حيث تركزت فيه معظم مراكز الاستيطان الكبيره المهمة في ليبيا .

ويتاثر الموقع للمنطقة الوسطى والتي تميزت بأنها منطقة رعوية كبيرة فقد تركزت بها بعض المراكز الاستيطانية مثل سرت التي نشأت لكي تكون مركز تموين للمناطق الرعوية المحيطة بها ولكي تكون نقطة ربط و اتصال بين مناطق المعمور الليبي من الشرق والغرب.

و ازدادت اهميتها بعد ختيارها كعاصمة ادارية لليبيا فتوسعت لتمتد إلى مناطق تقاطع طريق بنغازي وطرابلس مع طريق الجفره سبها الصحراوي.

اما بنغازي التي تقع وسط السهل الذي يحمل نفس الاسم فاستفادت من النباين الأرضي بين الجبل والسهل فكانت المركز العمراني الرئيسي في المنطقة الشرقية ويقابل جذب القسم الشمالي من ليبيا والذي يسكن حوالي ١٣% من السكان حيث تتركز فيه المراكز العمرانية الرئيسة ظاهرة طرد القسم الجنوبي الذي لا يسكنه سوى ١٧ من السكان رغم أن مساحته تشكل ما نسبته أكثر من ٧٥% من اجمالي مساحة ليبيا.

مظاهر السطح:

توثر مظاهر السطح اثرا رئيسيا بجانب الموقع في توزيع السكان في ليبيا لطبيعة الأرض وطبوغرافيتها تحدثان تغيرات اقليمية ومحلية في توزيع السكان وتجمعاتهم فيكاد هذا التوزيع ان يحدد امتداد الجبال ويعكس خريطة التضاريس والمرتفعات بوضوح وهذا يعني أن خطوط انتشار السكان وتجمعاتهم تعكس محور التضاريس واشكالها وامتداداتها ، ومن الواضح أن وعورة سطح المنطقة الجبلية العالية وتعقد التضاريس فيها وشدة انحدار اراضيها وانجراف تربه نسبة كبيرة من سفوحها السفلي وبطون الأودية.

ومن جهة ثانية فان التصدعات والعيوب الجيولوجية تساعد على وجود المياه الجوفية مثل العيون والينابيع حيث يؤدي ذلك النوع من الأرض إلى تجمع السكان في مثل هذه المناطق ولهذا فإن مراكز الاستيطان في المنطقة الجبلية تقوم دائما على بالقرب من هذه الينابيع ولذلك فقد لعب العامل دورا هاما في توزيع كثافة

السكان في هذه المنطقة . فمن المعروف انه كلما ارتفعت الأرض كلما قلت جاذبيتها للسكان وتصبح محدوده ، ولعل انتشار ظاهرة الكارسيت في المناطق الجبلية قد ساهمت الى حد بعيد في تسرب مياه الامطار إلى طبقات الأرض و ظهورها مرة أخرى على هيئة عيون وينابيع.

كما هو الحال في عيون وينابيع منطقة الجبل الغربي مثل عين الرومية التي نشأت قربها مدينة يفرن وعين الزرقاء في جادو وعيون الترك قرب غربان وعيون وادي الرمله حيث تقع ترهونه وكما موجود ايضا الجبل الأخضر حيث عين (أبوللو) في مدينة شحات وعيون مسة والفائدية

-كما أن تضرس الأرض ووعورتها التي تؤدي إلى تجزئة الأرض وتقطيع اوصالها الذي يعكس خط التوزيع المنتشر المستوطنات المناطق الجبلية على أوسع مساحة وبكثافة أقل فيما عدا بعض الاجزاء المتمثلة بالسهول والأحواض الرسوبية حيث تقع مدينة المرج ، والمناطق المرتفعة البعيدة عن ممرات الأودية التي تقوم بتقطيع القمم الجبلية حيث تقع مدينة البيضاء نجد أن معظم المراكز العمرانية في منطقة الجبل الأخضر قد غيرت مواقعها عدة مرات كما حصل في مدينتي (مراوة) و (سنطة) حيث أقيمنا على سفوح قمتين مرتفعتين غيران مواضعهما تحولت الآن نحو الجهات المنبسطة حيث يسهل توفير الخدمات ، اما المناطق الهضبية فإن شحة المياه فيها جعل امكانية الاستثمار بها قليلة مما جعلها اقل المناطق الليبية كثافة حيث يرتبط وجود التجمعات السكانية بامكانيات المكان الاقتصادية ووجود موارد المياه ابارا كانت أو عيونا طبيعية ، لذلك اتخذ التجمع السكاني في هذه المناطق الطابع البدوي حيث يكثر من الواحات والمدن

الصغيرة التي تقع على طول الطرق الرابطة بين الصحراء الافريقية وساحل المتوسط، حيث تقع مدن مثل غات و غدامس ونالوت على فرع الطريق الممتد من النيجرالي البحر المتوسط عبر طرابلس ، وتقع النطرون ومرزق والحفره على الفرع الأخر الذي يربط النيجر بالبحر عند سرت ، كما تقع مدن الجغبوب والكفره ومراده على الطريق الرابط بين تشاد والسودان من جهة والبحر المتوسط عند بنغازي ودرنة من جهة أخرى.

ويقابل هذا التخلخل في هذه المنطقة تركزا سكانيا في منطقة سهل الجفاره وعلى نطاق ضيق سيل بنغازي ، ويقل تركيز السكان في منطقة السهول الوسطى الضيفة الشرقية حيث يتركز حوالي ٤٧% من سكان ليبيا في سهل الجفاره و ٩٢ % في سهل مصراته وارد % في منطقة السهول الوسطى حول خليج سرت و ٤ ر ١٣% في سهل بنغازي و ٢ / ٧% في السهول الشرقية بين سهل بنغازي والحدود المصرية الليبيه والجدول (٣) يوضح أن ٦ر ٨٢% من سكان ليبيا يتركزون في المناطق السهلية التي تشغل ٦ر ٢١٪ من اجمالي المساحة بينما تركز ٤ر٠% من السكان في المناطق الجبليه التي تشكل ٣٤% من اجمالي المساحة ويتركز بقية السكان البالغ نسبتهم ١٧% في المناطق الهضبية التي تشكل ٧٥ % من اجمالي المساحة

الجدول (٣)

التوزيع السكاني في ليبيا حسب الأقاليم التضاريسية

الاقليم	السكان	المساحة %
سهول	٦ر٨٢	٦ر٢١
جبال	٤ر٠	٤ر٣
هضاب	١٧	٧٥

من عمل الباحث اعتمادا على التعدادات السكانية والاحصاء الزراعي لعام ١٩٨٧.

المناخ :

ليس هناك من شك في أن هذا العامل له التاثير المباشر في توزيع السكان ولا تقتصر اهميته المباشرة في التأثير على السكان ونشاطهم واسلوب حياتهم وقدراتهم والتي يواجهون بها خصائص البيته حيث يتلائمون وينسجمون معها من اجل استثمارها و استغلال مواردها المتاحه فحسب بل تاثيره غير المباشر في التربه والحياة النباتية والزراعية (٢٠) وفيما يخص ليبيا فانها تقع في المنطقة المدارية فيما عدا بعض اجزائها الشمالية التي تدخل ضمن المنطقة المعتدلة حيث تمتد الأراضي الليبية في مساحات مترامية الأطراف والقسم الأعظم منها يقع ضمن نطاق المناخ الصحراوي الحار ولا يستثنى من ذلك الا شريط ضيق يمتد على طول البحر المتوسط .

ولهذا الموقع اثره في المناخ مما يميزه انخفاض درجات الحرارة في فصل الشتاء وارتفاعها في فصل الصيف كما ان معظم الأمطار الساقطه على سواحل ليبيا والمناطق الواقعة في ظهيرها تسقط خلال النصف البارد من السنة ولا ريب فان لعناصر المناخ دورا في العملية الزراعية من خلال تحديد المنتوج الزراعي ومواسم الزراعة وكمية الانتاج وبالتالي مقدرة اعالة الأرض للسكان وهذا يقدر حجم السكان وتوزيعهم حيث من الملاحظ أن المناطق التي تستقبل اقل من ١٠٠ ملم في السنة تتميز بارتفاع درجة الحرارة صيفا حيث تصل الى ٣٢ . م وتنخفض شتاءا الى ١٣ م وهذه الظروف المناخية ساعدت على سيادة المناخ الصحراوي في هذا النطاق مما ترتب عليه قلة عدد السكان وتناثرهم في الواحات التي تتوفربها المياه الجوفية . اما المناطق التي تستقبل من ١٠٠ – ٢٥٠ ملم في السنة وهي المناطق التي يسمح بها معدل المطر السنوي ، حرفة الزراعة البعلية . ومن ثم تميزت انتشار السكان بها في مجموعات قليلة لا يظهر أكثرها على خريطة توزيع السكان ، اما المناطق التي يبلغ معدل التساقط السنوي بها أكثر من ٢٥٠ ملم فنجدها تتميز

باعتدال درجة حرارتها سواء بتأثير الارتفاع كما هو الحال في الجبل الأخضر والجبل الغربي أو بالقرب من البحر كما في سهلي الحفارة وبنغازي ولقد تميزت هذه المناطق بارتفاع الكثافة السكانية فيها.

ويبدو انه ليس ثمة تباين كبير في درجات الحرارة بين مناطق ليبيا المختلفة من شانه التأثير في توزيع السكان وكثافتهم فقد بلغت معدلات الحرارة لشهر تموز في طرابلس (٢٥٣) وبنغازي (٢٥٦) و سبها (١ر ٣٠) وبلغت في ابرد الشهور (كانون الثاني) (٤ر١٢) و (١٣٩) و (١١٦) على التولي

التربة:

أن التنوع في مظاهر سطح الأرض والاختلافات في كمية الأمطار الساقطة لها تأثير على التربه، سواء من حيث تركيبها أو سمكها أو حجم ذرائها فالتربة تنعدم في المناطق الجبلية أو تكون رقيقة بتأثير عوامل التعرية الا انها على العكس من ذلك في منطقتي سهل الجفارة وسهل بنغازي ، حيث تنتهي اليها غالبا المواد التي تم جرفها بواسطة الأودية المنحدرة في المرتفعات المجاورة وتقسم ذرات التربة في مثل هذه الجهات بكونها كبيرة كما تكون اقل ملوحة بالنسبة لترب مناطق السهول الساحلية على البحر المتوسط – التي نشات في منطقة المستنقعات التي تعطي لمياه الامطار في الشتاء وكلك مياه البحر شطرا كبيرا في التربة .

ان اخصب التربة في ليبيا هي الترب الطينية الحمراء والتي تتواجد في الشمال وهي ترب خصبة صالحة للزراعة والترب الرسوبية المنتشرة في السهول والأحواض التي تنتهي اليها بعض الأودية الجبلية ونسبة صلاحيتها للزراعة تزيد على ٧٠% وهذه المناطق هي نفسها مراكز التجمع السكاني في ليبيا اما الأراضي التي تكونت بفعل ارسابات رملية ارسبتها الرياح في هذه الجهات وتسود بها الزراعة البلعليه اما الترب ذات صلاحية الزراعة اقل من ٤٠% فهي مناطق رعي والكثافة السكانية فيها منخفضة.

مصادر المياه:

المصادر المياه أهمية بالغة في التاثير على توزيع السكان وتتباين هذه المصادر في كميتها في ليبيا فالأمطار تكاد تكون بعد الكفاف في معظم اجزاء ليبيا باستثناء الشريط الساحلي الممتد في الشمال الغربي والتي تصل متوسطة كمية الامطار الساقطة في بعض مناطقه الى اكثر من ٥٠٠ ملم كما في مدينة البيضاء ٥٧٣ ملم.

كما أن التذبذب في سقوط الأمطار السنوية في ليبيا يقل كلما اتجهنا من الجنوب باتجاه الشمال وتعزى الاسباب هذه الذبذبه في سقوط الأمطار الموقع ليبيا فهي تقع في ظل يابس أوربا وتباعد اجزائها وعدم وجود مسطحات كبيرة فاتساع البحر المتوسط لم يساعد الرياح التجارية القادمة من مناطق قارية على حمل كميات مناسبة من الماء بالاضافة الى خلو البلاد من المرتفعات العالية وتراجع الساحل و انخفاضه في سرت وعدم وجود منطقة مرتفعة في جنوبه كالجبل الاخضر او الغربي ادت الى اضعاف التاثيرات البحرية في هذه المنطقة وتذبذب الامطار فيها .

اما المياه الجوفية فعلى الرغم من وفرتها في ليبيا ، فان اغلب الدراسات تشير إلى أن تأثيرها محدود في المنطقة الجنوبية بسبب انتشار الكثبان الرملية و انتشار الصحاري في تلك المناطق ومن ثم عدم صلاحيتها للزراعة باستثناء مناطق الواحات وبطون الأودية الجافه.

ويلعب هذا المورد المالي دورا هاما في تمركز السكان في المنطقة الجبلية ، حيث وجود ظاهرة الكارست وانتشار التكوينات الكلسية حيث تكتسب هذه التكوينات اهمية كبيرة بانظر القابليتها على امتصاص مياه الامطار واعادتها إلى السطح بهيئة عيون وابار . أن اكتف مناطق ليبيا سكانا هي تلك التي تمتد على طول الشريط

الساحلي ونقل نسبة التكتل كلما ابتعدت عن الساحل ويدعى هذا النوع من الكثافة الخطية ولعل هذا كان من اهم الاسباب التي دفعت بالحكومة الليبية إلى المباشرة بانشاء مشروع النهر الصناعي الذي يهدف إلى نقل المياه من الجنوب حيث لا تتوفر امكانيات استغلالها الى المناطق الشمالية بهدف استصلاح الأراضي الزراعية و تنميتها بالمناطق الساحلية ، وتضمن المشروع خمس مراحل.

المرحلة الأولى: يهدف الى ضخ (٢) مليون متر مكعب من المياه يوميا من حوض السرير وتاز ربو المنطقة الممتدة بين سرت وبنغازي.

المرحلة الثانية : وتهدف الى ضخ (٢) مليون متر مكعب من المياه يوميا من حقول ابار جبل الحساونه الى منطقتي ترهوونه والقره بوللي.

المرحلة الثالثة : وتتضمن نقل كمية مياه مقدارها ٩٨٠ الف متر مكعب يوميا من منظمة السرير / سرت – تازربو / بنغازي إلى منظومة الحساونه / سهل الجفارة وبالعكس ويبلغ طولها ١٩٠ كم

المرحلة الرابعة : وستهدف زيادة كمية المياه المنقوله بالمرحلة الأولى لتصل إلى ٢٠١/٣ مليون متر مكعب يوميا وذلك بعد تطوير حقول مشروع السرير وربطه بالمنظومة الرئيسية.

المرحلة الخامسة : وستهدف ايصال المياه الى طبرق بواسطة خط انابيب يمتد من حزان اجدابيا .

ومن المؤمل أن يساهم هذا المشروع في اعادة توزيع السكان في المناطق التي يمر بها .

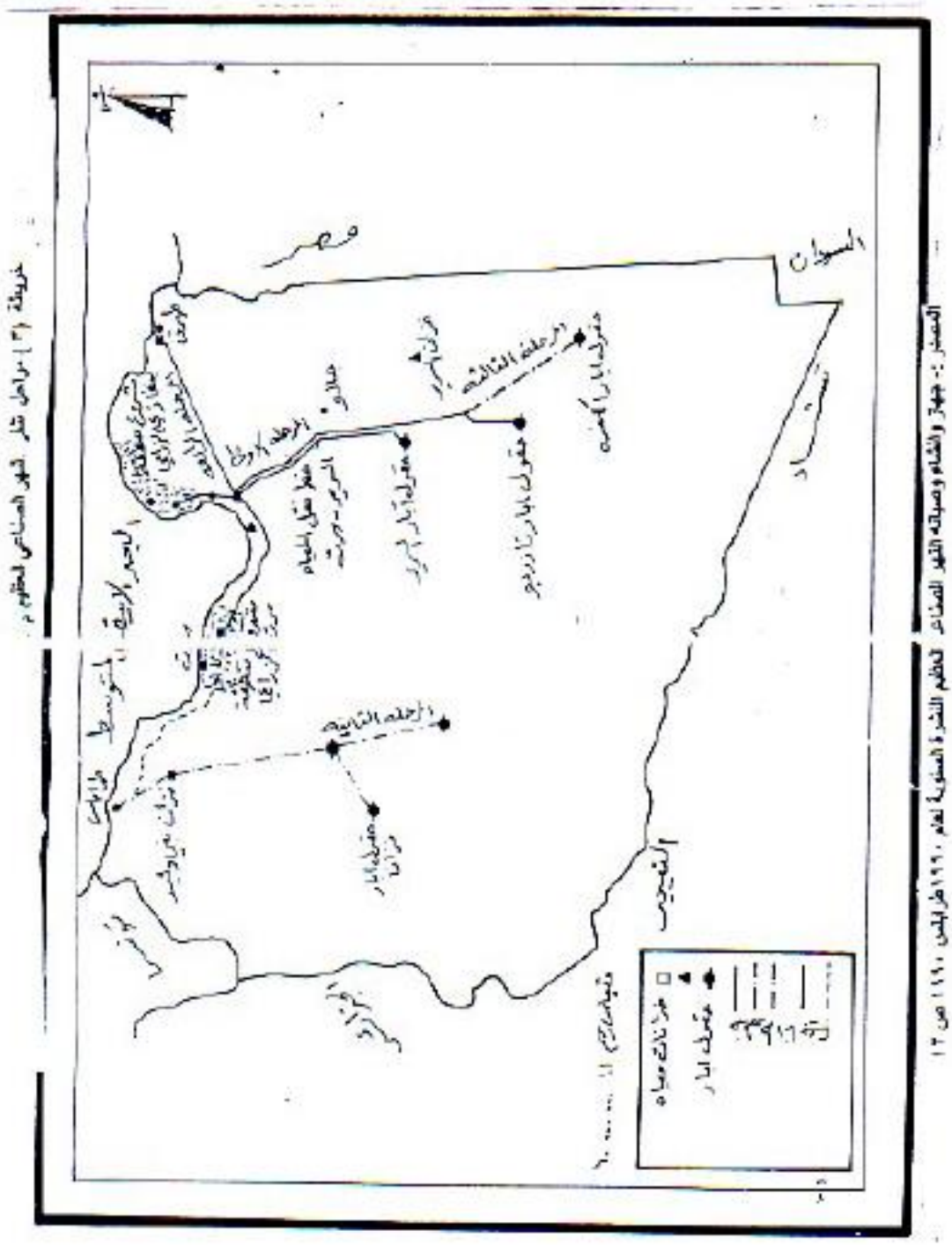
مصر
السودان
تشاد
النيجر
الجزائر
تونس
البحر الأبيض المتوسط
الرحلة الأولى
الرحلة الثانية
الرحلة الثالثة
مقرل ابار الحمه
مقرل ابار تاورجه
مقرل ابار الجرد
مقرل ابار تازربو
مقرل ابار غدامس
خطوط نقل المياه
المصدر :- جهاز الاشعام وصيانة القبو الصناعي العظيم الثروة المعدنية لعام ١٩٩٠ اطرابلس ١٩٩٠ ص ١٢

الموارد المعدنية وموارد الطاقة:

تتميز ليبيا بأن معظم معادنها تنتشر في المناطق الصحراوية الحلية الحية السكان مما يؤشر حقيقة أن التوزيع الجغرافي لهذه المعادن لا يؤثر بقوة مباشرة على توزيع السكان خاصة وان موارد الطاقة في ليبيا جلها نقط وغاز حيث أن طبيعة استغلالها لا تتطلب توحيد تجمعات بشرية في مناطق تواجدها إضافة إلى امكانية نقلها عن طريق الأنابيب الى مراكز التكرير والتصدير ورغم ذلك كانت اهميتها تقل كعامل جذب للاستيطان في اماكن الانتاج الا ان تأثيرها غير المباشر كان كبيرا من خلال نمو تجمعات بشرية بالقرب من مناطق التصدير والتكرير، حيث انشأت الكثير من المدن عند مرافيء التصدير مثل مدينة راس لانوف قرب ميناء السدرة النفطي ومدينة البريقة قرب ميناء البريقه لتصبحا مراكز الاستيطان تجذب السكان اليها من المناطق المحيطة.

العوامل البشرية:

مع أهمية العوامل الطبيعية في توزيع السكان فإن هنالك من العوامل البشرية ما يفوق بتأثيره العوامل الطبيعية فالانسان ليس مجرد كائن سلبي في بيئته وانما يمارس نشاطا يتناسب مع امكاناته .

ولذا فان الانسان بعد عاملا ايجابيا ، فقدرته على التفاعل تبرز من خلال الوسط الذي يعيش فيه والتي يظهر في تكييف عناصر البيئه في خدمته وتكييفه لها ، ان ابرز العوامل البشرية تبدو في تاثيرات العامل الاقتصادي والعامل الاداري والاجتماعي.

أ: العامل الاقتصادي

ان التوزيعات المكانية للانشطة الاقتصادية واهميتها تتبدل تبعا لتركيب الطلب و الانتاج وكذلك المستوى التكنولوجي والنظام السياسي والاجتماعي في البلد والنشاط الزراعي كان بمثابة القاعدة الاقتصادية لسكان ليبيا وكانت له الأولوية في تجاهات توزيع السكان من خلال ما رسمته الموارد المالية ونوعيتها وكميتها

وحيث تتوفر التربة الخصبة الملائمة للانتاج الزراعي الا ان اثر هن الطيو ثانويا بعد عام ١٩٦٩ وما يؤكد هذه الحقيقة هوان نسبة عدد المشتغلين في الزرعه قد شهدت انخفاضا من ٨٧% الخمسينات والستينات الى ١ر ٢٩ %عام ١٩٧٠ والى ١٧% عام ١٩٩٨ (٢٠) ولابد من الاشارة هنا إلى أن القوانين والتشريعات الزراعية كان لها دور أساس في خلق ظواهر جديدة في التوزيع السكاني حيث سببت في ظهور صور جديدة للتوزيع السكاني في ليبيا تمثلت في صفة مراكز جديدة ومن ثم زيادة السكان في عدد آخر منها .

خريطة (٤)

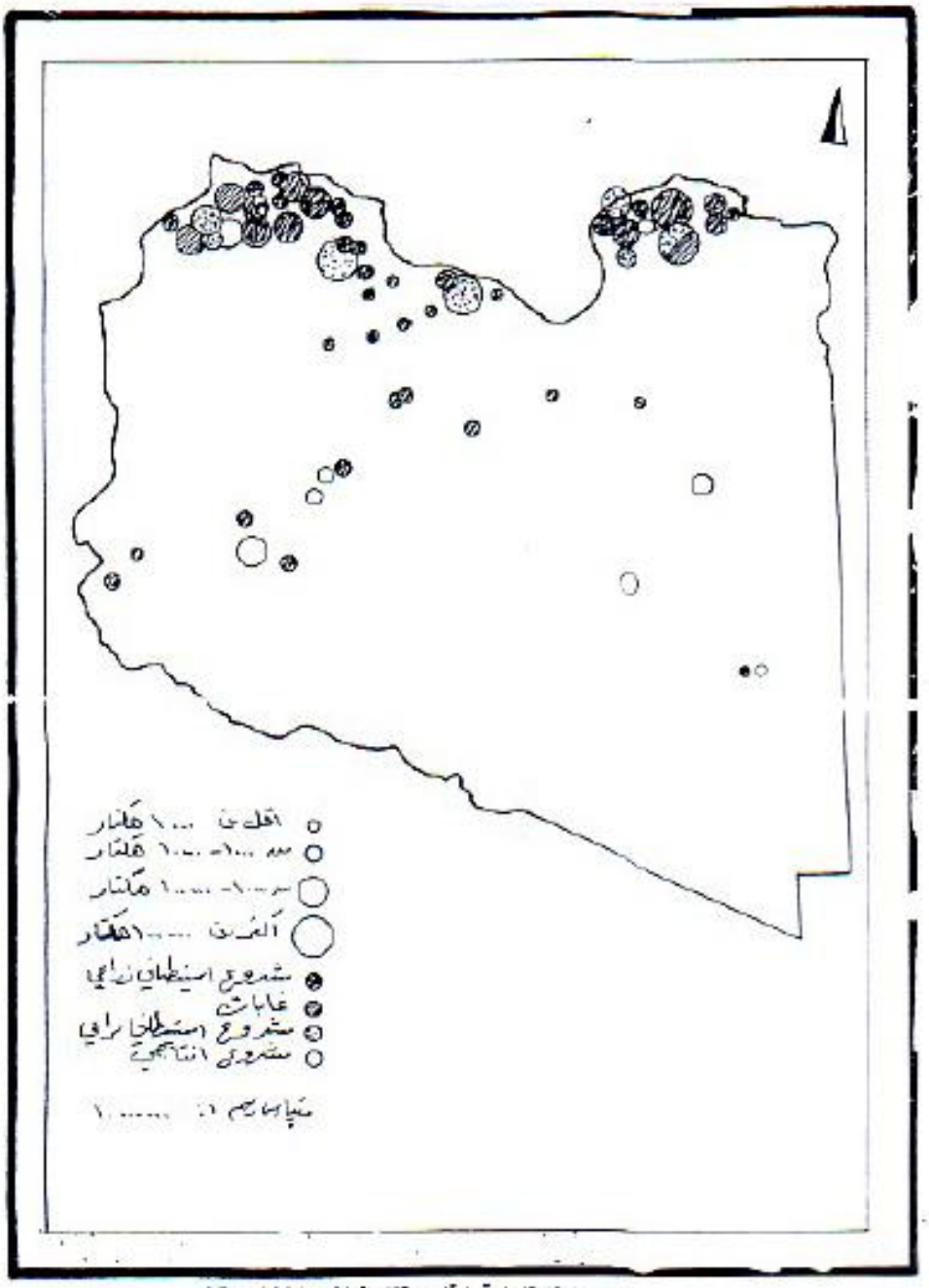

المصدر: امانة الزراعة ارقام وحقائق طرابلس ١٩٩٤ ص١٣

وعلى سبيل المثال فقد شهدت منطقة الخبز الأحمر الحرية حديدة توطين المال والرحالة وتحويلهم الى مجتمع مستقر فمثل ذلك باستثناء مشاريع عديدة مثل والي القطارة الانتاجي ومشروع جنوب غرب بنغازي ومشروع الفاتح الزراعي كما تم في صحراء الكفرة انشاء مشروع الكفرة الانتاجي الذي يهدف إلى انشاء ٦٨٤ مزرعة حديثة مجمعة في ٥٤ قرية نموذجية تم فيها تجميع وتوطين سكان الواحات المتناثرة في المنطقة مثل سكان واحات ربيانة حيث سيبت في ظهور صور جديدة في التوزيع السكاني في ليبيا تمثلت في صفة مراكز جديدة ومن ثم زيادة السكان في عدد آخر منها.

وعلى سبيل المثال فقد شهدت منطقة الجبل الاخضر تجربة جديدة لتوطين القبائل الرحالة وتحويلهم الى مجتمع مستقر تمثل ذلك بانشاء مشاريع عديدة مثل وادي القطارة الانتاجي ومشروع جنوب غرب بنغازي ومشروع الفاتح الزراعي كما تم في صحراء الكفره انشاء مشروع الكفرة الانتاجي الذي يهدف الى انشاء ١٦٤ مزرعة حديثه مجتمعه في ٥٤ قرية نموذجية تم فيها تجميع وتوطين سكان الواحات المتناثرة في المنطقة مثل سكان واحات ربيانه ويزيمة الخريطة .

خريطة (٥) الطرق و المواصلات في ليبيا

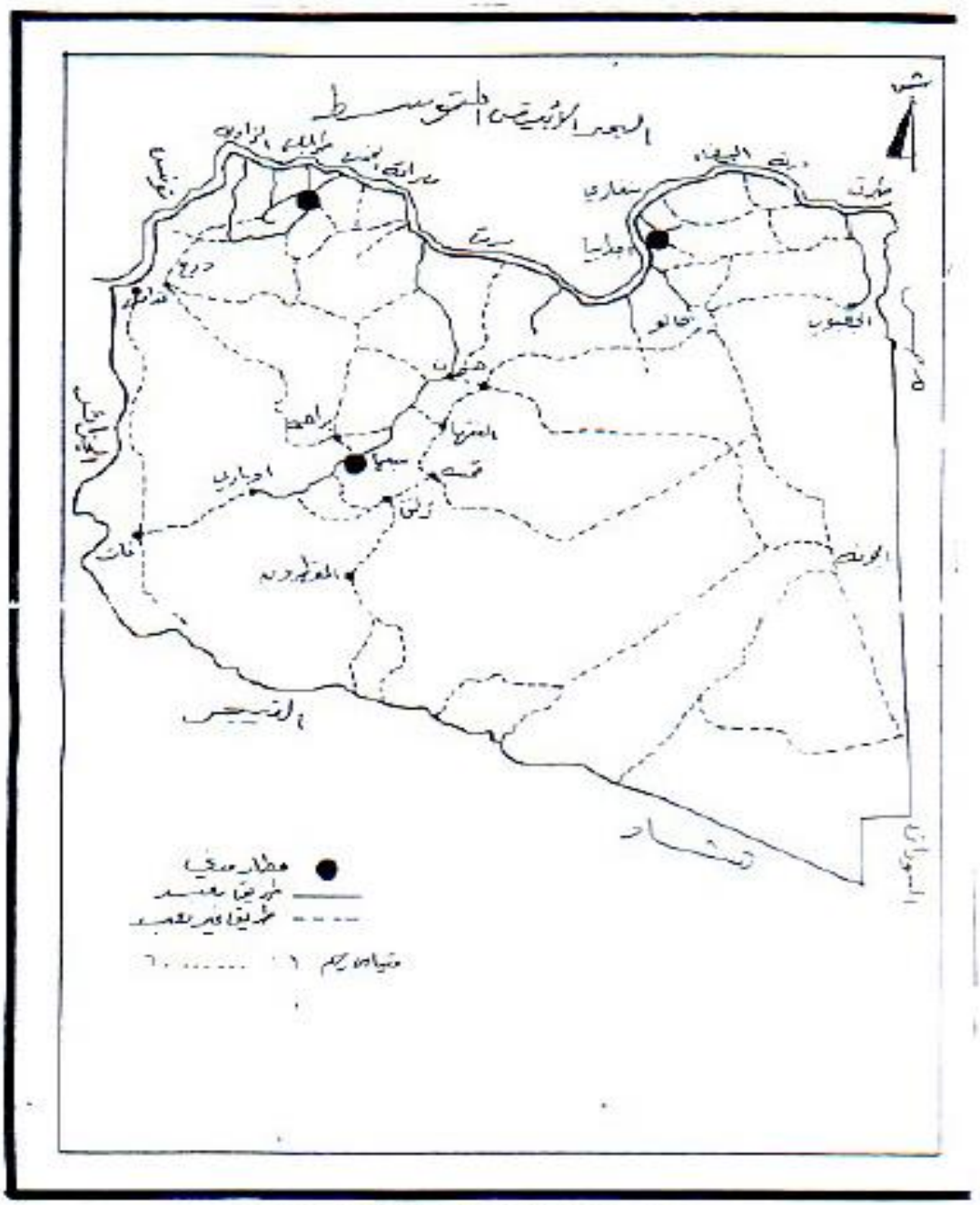

المصدر: هيئة التخطيط الاطلس الوطني لعام ١٩٧٨ ص١٨

كما أن الدوله قد عمدت إلى تبني خطة تنموية تهدف إلى تغيير البط الاستيطان الحالي من خلال تنمية القرى والدواخل في مختلف المناطق به باشم وتحقيق الاستقلال الامثل للامكانيات والموارد المتاحه وذلك من خلال استصلاحوتعمير الأراضي حيث تم انشاء ٥٧ مشروعا في مختلف ارجاء ليبيا سنة سي مشاريع انتاجية واربعة مشاريع لتنمية الغابات وستة مشاريع التنمية المراعي ونحو ٤١مشروعا استيطانيا.

وقد كان نصيب المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية والتي كانت مصدر الهجرة نحو المناطق الحضرية ٥٠% من هذه المشاريع.

كما عمدت الدولة إلى ربط المناطق الزراعية والقرى بالطرق المعبدة بمراكز المدن الكبيرة حيث ازدادت أطوال الطرق الزراعية من ٢٥٠ كم عام١٩٧٠ الى ٧٥٠٠ كم عام ١٩٩٢ .

كما ساهم مشروع النهر الصناعي والذي تم انشاؤه على خمس مراحل في تشجيع سكان المناطق الريفية على الاستقرار في المناطق الزراعية وعدم الهجرة إلى المدن الرئيسة مثل طرابلس وبنغازي ولعل ذلك يبدو واضحا من خلال ما تستحوذ عليه الاستخدامات الزراعية من مياه المشروع حيث تستحوذ على أكثر من ١٦% من حجم مياه المشروع لاستصلاح وزراعة مساحة تقدر بـ ١٥٥٠٠٠ هكتار في المنطقة الساحلية والأودية الجافة.

اما الصناعة فيبدو أثرها جليا في توزيع السكان حيث تشير بيانات تعداد عام ١٩٩٥ الى ان تركز السكان يتمثل في مناطق طرابلس وبنغازي والزاوية و مصراته وسرت بنسبة مئوية عالية بالمقابل فإن هناك مناطق يقل فيها التركز السكاني وهذا يعود إلى تركز الانشطة الصناعية في هذه المناطق مما تسببه في جناب سكاني واستقطاب للايدي العاملة.

اما طرق المواصلات ووسائلها وتطورها فقد ساعت في تكوين ورسم الخريطة السكانية لليبيا منذ القدم وحتى الوقت الحاضر قليبيا تتمتع بموقعها المتوسط بين

قارات العالم القديم وذلك فقد عبرتها قوافل التجارة وجحافل الجيوش القادمة من جهات عديدة ذهابا وايابا وكان ذلك سببا في قيام العديد من مراكز الاستبطان على طول الطرق التجارية ولم يتوقف دور طرق النقل عند هذا الحد بل كان وما زال لتطورها اثر فعال في نمو مراكز الاستيطان والتجمعات السكانية وهناك ارتباط قوي بين امتداد خطوط النقل والتجمعات السكانية حيث تتلازم هذه الخطوط وامتدادها الساحلي حيث يلاحظ أن تركز السكان مع امتداد الساحل جذب اليه وبقوة خطوط النقل سواء طرق السيارات المعبدة أو الطرق غير المعبدة الخريطة (٥).

ب- العامل الاداري:

ويتمثل هذا العامل بالقرارات التي تنفذها الدولة وبالتالي فان هذا العامل له تأثير مباشر على توزيع السكان وتباين كثافتهم فالقرارات الإدارية باختيار بعض القرى واعتبارها مراكز إدارية تؤدي إلى ازدهارها من خلال تقديم الخدمات الإدارية كما هو الحال مع هون التي تم اعتمادها

كمركز اداري لمنطقة الجفرة وظهر جراء ذلك اجتذاب أعداد كبيرة من السكان و أوباري التي أصبحت مركزا اداريا لاقليم وادي الحياة ومرزق التي اعتبرت مركزا اداريا لاقليم مرزق وهذا يؤدي إلى تطور مثل هذه القرى ونموها حيث أن وجود المركز الاداري بعد عاملا مهما في تزايد السكان وذلك لظهور فرص العمل وتحسن الخدمات.

ومن المعروف أن ليبيا بتدرج القسم الاداري من الوحدات الصغيرة (المحلات) و (نواحي) ثم المؤتمرات (اقضية) ثم الشعبيات (المحافظات) ثم العاصمة وهذا التدرج في الأهمية الادارية يؤدي الى تباين الخدمات والفعاليات ولدين في المرتبة الإدارية فهي في الشعبيات أكثر وأعلى مستوى مما عليه في المؤتمرات وهي أعلى مما هو عليه في المحلات فان التدرج في تقديم الخدمات صبح د تير كبير في تباين توزيع السكان وكثافتهم بين الوحدات الإدارية .

فالسكان يفضلون سكن مراكز الشعبيات أولا ثم المؤتمرات ثم المحلات (النواحي) ونتيجة ذلك فان السكان أكثر تركزا في العاصمة ثم في مركز الشعبيات ثم المؤتمرات ثم المحلات.

ج –العامل الاجتماعي:

ان هذا العامل يبدو اكثر تأثيرا ووضوحا في تجمعات السكان في مراكز الاستيطان الريفي، ذلك أن معظم سكان الريف في ليبيا ينحدرون من أصل قبلي منذ جيل او اكثر وبالتالي فان للمؤثرات الاجتماعية دورها من خلال العادات والتقاليد والأعراف في توزيع السكان وفي جميع اجزاء ليبيا وللعامل الديني اهمية محدودة متمثلا في وجود بعض المراكز الدينية في بعض مراكز الاستيطان كتبور بعض الأولياء والمراكز الصوفيه الأمر الذي ادى الى ارتفاع محدود في الكثافة السكانية فيها باعتبار جذب السكان من مناطق اخر للاستقرار نظرا لتوفر فرص العمل رغم محدوديتها والمثانية من توفير الخدمات التجارية لزائري هذه المناطق شائها بذلك شان المناطق السياحية.

ومن أهم هذه المراقد مرقد (عبد السلام الاسمر) في الخمس و (الشيخ حامد الحضيري) في سبها .

الخاتمة:

تبين لنا من خلال ما سبق أن التوزيع المكاني للسكان في ليبيا قد شهد تطورا تزامن مع التطورات التي تحققت في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقد ضهر البحث أنه على الرغم من مما تحقق من تطور في هذا التوزيع من ليبيا.

لازالت تعاني من اختلال في توزيع السكان فقد اظهرت خرائط التوزيع العددي السكان العامي ١٩٧٣ – ١٩٩٥ التباين الشديد لتوزيع السكان مكانيا مقرونا بالتركز من ناحية والتشتت السكاني من ناحية أخرى ورغم أن هذه الخرائط أظهرت أن واقع هذا التوزيع يكاد يكون متقاربا خلال العامين المذكورين الا أن التغيير يبدو واضحا خلال تلك الفترة والتي تمثل تركز السكان في مناطق محددة واتساع انتشارهم في مناطق أخرى من ليبيا.

ولقد بدت واضحة حالة اللاتوازن المكاني للسكان من خلال التباين المتزايد في التوزيع العددي والنسبي على اقاليم ليبيا وبالتأكيد فإن حالة اللاتوازن هذه قد العكست بشكل أو بآخر على زيادة نسبة سكان بعض المناطق على حساب بقية المناطق الأخرى.

ان توزيع السكان على هذا النحو لم يات بطريقة المصادفة انما جاء نتيجة لجملة من العوامل التي تفعلت وأثرت في توزيع السكان وقد تمثلت تلك بالعوامل البشرية التي كان ابرزها العامل الاقتصادي والعامل الاداري والاجتماعي وبالتالي فان البحث اظهر انه ليس ثمة عامل منفرد في التأثير على نمط توزيع السكان وانما هو وليد لعوامل متعددة وبالتالي فإن حقيقة هذه المتغيرات التي اختلفت تأثيراتها مكانيا وزمانيا . قد انتجت الواقع الحالي للتوزيع المكاني لسكان ليبيا.

ان التخلص من هذا الواقع يتطلب اتخاذ جملة من الاجراءات و السياسات التي يمكن بحارها بالاتي:

١-الاهتمام بالتنمية المكانية في جميع مناطق البلاد خاصة البعيدة منها في الأرياف والدواخل للحد من تركز السكان في المدن الكبرى الساحلية خاصة طرابلس وبنغازي.

٢ – الاهتمام بالمناطق النائية والصحراوية ومساعدة سكانها من خلال مدهم بالقروض العقارية للبناء وزيادة بناء المدارس والمعاهد فيها وتوفير كافة المرافق للحد من الهجرة الى المدن الرئيسية

الهوامش والمراجع:

١-حرب الحنيطي، الارتباط المكاني تطويره وبرمجته وجوانب في تطبيقه النشرة ٢٦ قسم الجغرافية الجمعية الجغرافية الكويتيه . الكويت ١٩٨١ ص ٣٠.

٢ -عبد الوهاب مطر الداهري / التنمية الزراعية في المجتمعات التقليدية دار الطليعة بيروت ١٩٦٨ ص ٢٤٧.

٣-لم يكن هناك تقسيم للسكان بين الحضر والريف في تعداد ١٩٥٤ وتم تحديد هذه النسبة على معيار المهن.

٤-سالم الحجاجي ليبيا الجديدة الطبعة الثالثة جامعة الفاتح طرابلس ١٩٨٩ ص١٧١٠.

٥- د. عبد الحميد صالح بن خيال الزراعة والثروة الحيوانية في الجماهيرية دراسة في الجغرافية (الهادي بولقمة وسعد العزيزي ، تحرير) الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع سرت ١٩٩٠ ص ٢١٢.

٦- كاظم حبيب ، دراسات في الاصلاح والتعاون الزراعي والانتاجي مطبعة العربي الحديثة بغداد ١٩٧٦ص ٩.

٧ –محمد المبروك جغرافيا ليبيا البشرية منشورات منشأة ليبيا طرابلس ١٩٩٠

٨–حامد عمار التنمية البشرية في الوطن العربي المفاهيم والمؤثرات و الأوضاع ١٥ سيبا للنشر القاهرة ١٩٢ص ١٧٣.

٩–نجد الخريطنين من خرائط التوزيعات السكانية بالنفط وهذا النوع من الخرائط مفيد حيث مثلث الاعداد المطلقة بنقط ذات حجم منتظم لكل مدلول كمي (١٠٠٠) نسمة تم اختيار بشكل مناسب وتم وضع النفط في مناطق الاستيطان الريفي والمراكز الحضرية الصغيرة عن النقط في المراكز الكبيرة وذلك لتلافي تركز النقط بشكل كثيف وتم الاعتماد في رسم الخريطتين على التعداد السكاني من ١٩٧٣ ١٩٩٥ موزعة حسب المراكز الإدارية وحسب السنة وعلى خريطتي ليبيا الادارية الفعلية للعامين المذكورين وللتفاصيل حول كيفية رسم London. 1977 p86 G.C.Dickinson statistic مثل هذه الخرائط راجع Mapping and the presentation of statisties2 nd al Eduard وايضا احمد نجم الدين فليحة وجميل نجيب عبد الله على الخرائط والدراسة الميدانية مطبعة العاني بغداد ١٩٨٥ ص ١٧٩ وايضا محمد ولد انجاي توزيع كان موريتانيا حوليات كلية الآداب جامعة نواكشوط – العدد ٦ ١٩٩٩ ص٦٨.

10– Hartly RobertG. (Distribution and Density of population. 1964 Bulletia of the faculty of arab University of libya vol 111. 1969. 80. Clarke.j. 1: population Geography press London. 1966.164 انظر

١١–وفق الحدود الادارية لعام ١٩٧٣.

١٢ – حسن الخياط التغير في التوزيع الجغرافي لسكان الجمهورية الليبية عام (٢٩٥٤ – ١٩٦٤) مجلة كلية التربية – الجامعة الليبية العدد الثاني بنغازي ١٩١٢ ص ٩٥.

١٣–صالح الزوي توطين البدو ابعاده وغاباته منشورات مركز البحوث والدراسات الافريقية سبها ط ١١ ١٩٩١ ص ١٤–٢٣.

14–Ahmed misrati (1983) level conversion to vtloau use. It umpact cractre in libya, entities No. 300 pp 114.18315. – لوجابي صالح الزوي علم الاجتماع الريفي جامعة سبها ١٩٩٩ ص ٤٨.

١٦ – عبد علي الخفاف – جغرافية السكان أسس عامة دار الفكر عمان ١٩٩٩ ص ٢٩٠.

18- Gerald black (1974). Urbanisation in north Africain Dwyer. D1 (ed) the city in the world memillan, London p 67. 19- Janet Abulughood (1976) Development in north African Urbanism The process of decolonization in berry B(ed) urban and counter urbanization sage California pp 191 224 and Abuelgasiem taboli (1979) urbran groutu and cigty-size distribution iulibge economies and business review university of benguas beuguasi voll u no 22-32.

٢٠ –صبحي محمد قلوص ليبيا ٣٠ عام في الثورة الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع طرابلس ١٩٩٩ ص ٧٥ ٠

٢١ – مصطفى النير . نمط التحضر في ليبيا . مجلة الفكر العربي . العدد ١٩٩٦.٤٣ ص ٢١.

٢٤– الهادي بولقمة، السكان في الجماهيرية – دراسة جغرافية ، الهادي بو لقمه وسعد القريزي (تحرير) الدار.

Huntington E quiization and cliwate new haveu v on 22 1924 p 16 well R.. H and bouvievs Ifpopuation dewayraply and٢٣ p..10 policy new yourk 1981.

الجماهيرية للنشر والاعلام سرت ، ١٩٩٥ ص ٢١

٢٥ –لطيف هاشم الطائي ، التوزيع المكاني لسكان العراق والسياسات السكانية (الطروحة دكتوراه غير منشورة) كلية الآداب جامعة بغداد ١٩٩٦ ص ٩٣.

٢٦ – الهادي بو لقمه ، السكان في الجماهيرية – دراسة جغرافية – مصدر سابق ص ٢١٠.

27- Aba lagdjanit urbanization in the middle east Cambridge 1979 p21.

28- bl trewarlua geography of population world patterns john willey aldsons ius new york 1969 p80.

٢٩ –محمد عياد مقبلي / المناخ في ليبيا دراسة في الجغرافية (الهادي بو لقمه وسعد الفزيزي تحرير الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، سرت ١٩٩٥ ص ١٤٧

٣٠ محمد المبروك المهدوي ، جغرافية ليبيا البشرية / طبعة ثانية / المنشاة العامة للنشر و التوزيع والاعلان بنغازي ١٩٩٠ ص ٣٥.

٣١–الهادي بو لقمه ، صبحي الهرام الأطلس التعليمي استي ماب سيرفس ستوكهولم ١٩٨٥ ص ٤٣.

٣٢ –محمد المبروك المهدوي مصدر سابق ص ٤٤.

٣٣ –جهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي ، ملخص التقرير السنوي للعام ١٩٩٩ ص ٠٢٠

٣٤ –عباس السعدي محافظة بغداد دراسة في جرافية السكان مطبعة الأزهر بغداد البحوث والاحصاء في مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية سخت ٤٠ طريس ٢٠٠٠ ص ١١ .

٣٦ –صبحي فنوص واخرون ليبيا في ٣٠ عام في الثورة والدار الجماهيرية للنشر و التوزيع سرت ١٩٩٤ ص ٢٧١.

٣٧ – المصدر نفسه ص ٢٧١.

٣٨ –امانة التخطيط مصلحة المساحة / الأطلس الوطني ١٩٨٧ ص ٦٥.

٣٩ – ابو القاسم محمد الغرابي النقل والمواصلات في الجماهيرية – دراسة في الجغرافية : الهادي بر لقمه وسعد العزيزي (تحرير) الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلام سرت ١٩٩٥ ص ٤٩٠ .